Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The 10th International Scientific Conference
Under the Title
"Geophysical, Social, Human and Natural Challenges in a Changing Environment"
المؤتمر العلمي الدولي العاشر
تحت عنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة"
25 - 26يوليو – تموز 2019 - اسطنبول–تركيا
http://kmshare.net/isac2019/

The obstacles of agricultural production in the West Bank "Palestine" and means of development

Hijazi Mohammad Ahmed Da'ajna
Hebron University / Department of Applied Geography
1259@Hebron.edu
Arbad83@gmail.com

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

Abstract:

This study dealt with the obstacles of agricultural production in the West Bank "Palestine" and means of development Because this sector is important in the West Bank economies, It is a key source of income for a large group of farmers, although this sector is vulnerable to exposure to natural hazards (climate risks), And the policy of arbitrary measures of the Israeli occupation (confiscation and looting of agricultural land and water resources) in the region outside the control of farmers.

The study reached a number of results, the most important of which is the possession of the West Bank for many of the human development potential of available water resources, which are not fully utilized, And the availability of large areas of cultivated and arable land and reclamation, and highlights the exposure of the agricultural sector and most of its employees as a result of the multiple risks to the sector, Climate hazards affect agricultural crops, which are less than the prevailing climatic conditions, which cause damage to agricultural inputs in the West Bank, which directly or indirectly affects the productivity of agricultural crops, both in terms of quantity and quality. And the lack of support and protection for the farmer, as well as the possibility of export, as we find that it is restricted and limited because of the control of the occupation on the crossings and borders, directly and indirectly.

Keywords: Agriculture, West Bank, Palestine, Climate, Development.

.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

معوقات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية "فلسطين" وسبل تنميتها

د. حجازي مُحَمَّد أحمد الدعاجنة

جامعة الخليل / قسم الجغرافية التطبيقية
1259@Hebron.edu
Arbad83@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة **معوقات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية "فلسطين" وسبل تنميتها** لما لهذا القطاع من أهمية في اقتصاديات الضفة الغربية لما يمثله من مصدر دخل اساسي لدى شريحة كبيرة من المزارعين بالرغم من أن هذا القطاع ضعيف ومكشوف لتعرضه لمخاطر طبيعية متمثلة (بالمخاطر المناخية) وسياسية تتمثل بالاجراءات التعسفية للاحتلال الاسرائيلي من (مصادرة ونهب اللأراضي الزراعية والموارد المائية) في المنطقة خارجه عن سيطرة المزارعين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها امتلاك الضفة الغربية لكثيراً من إمكانات التنمية البشرية المتمثلة في الموارد المائية المتاحة غير المستغلة بشكل أمثل، وتوافر مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة والقابلة للإستزراع والاستصلاح، ويبرز إنكشاف القطاع الزراعي ومعظم العاملين فيه نتيجة لتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع، فتؤثر الأخطار المناخية على المحاصيل الزراعية بشذوذها عن المعدلات المناخية السائدة، والذى يؤدى إلى إحداث أضرار بمدخلات النشاط الزراعى في الضفة الغربية، مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتاجية المحاصيل الزراعية سواء من حيث الكمية أو الجودة. وعدم توفر الدعم والحماية للمزارع، وكذلك إمكانية التصدير، حيث نجد أنها مقيدة ومحدودة بسبب سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود بصورة مباشرة وغير مباشرة.

الكلمات المفتاحية: الزارعة، الضفة الغربية، فلسطين، مناخ، التنمية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في أي مجتمع، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع، ومن أهمها العوامل الطبيعية.

وبطبيعة الحال فإن واقع القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية لا يختلف كثيراً عن ذلك، حيث يواجه المزارعون حالتين جويتين غير مرغوبتين وهما الصقيع والجفاف، وتسبب هاتان الحالتان عند حدوث إحداهما أو كلتيهما مشاكل كبيرة للمزارعين، لعل أهمها تدني الكميات المنتجة، وبالتالي انخفاض دخل المزارعين إضافة إلى ابتعاد المزارعين خاصة والمواطنين عامه عن تحقيق الأمن الغذائي.

ويبرز انكشاف القطاع الزراعي ومعظم العاملين فيه نتيجة لتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع، فإلى جانب مخاطر انخفاض الإنتاج بسبب العوامل الخارجة عن إرادة المزراعين، فإن هنالك مخاطر من نوع آخر، حتى عندما تكون الظروف الجوية ملائمة، حيث يزداد العرض مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار، وإلى السياسة التعسفية من قبل اسرائيل للضغط على الفلسطيين من خلال عمليات السيطرة والمصادرة والنهب المستمره للأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

موضوع الدراسة: يتناول موضوع الدراسة معوقات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية "فلسطين" وسبل تنميتها من حيث دراسة واقع القطاع الزراعي الحالي في الضفة الغربية، والواقع السياسي وأثره على القطاع الزراعي ومعوقات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية من حيث الظروف المناخية السائدة والموارد المائية المتاحه، وقلة الدعم والمساعدات الخارجية، وغياب الدعم الداخلي، والاجرارات التعسفية للاحتلال الاسرائيلي، والتعويضات والقروض والتامين الزراعي، والمحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومعوقات الانتاج، وحاولت الدراسة وضع تصورات لمتطلبات تطوير وتنمية البحث العلمي الزراعي في الضفة الغربية، وسبل تطوير السياسات الزراعية حسب إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية، والسياسات الزراعية المقترحة وآفاق التطوير لتكون رافداً للسوق الفلسطينية بالمنتجات الغذائية.

أسباب اختيار الموضوع:

1. تتميز منطقة الدراسة بامكانيات زراعية تؤهلها للتوسع الزراعي وانتاج المحاصيل الزراعية المختلفة.
2. قلة المصادر المائية المتاحة وزيادة الطلب عليها لتلبية إلاحتياجات الزراعية المتزايدة في الضفة الغربية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

3. السياسة التعسفية من قبل اسرائيل للضغط على الفلسطينين من خلال عمليات المصادرة والنهب المستمره للأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

مشكلة الدراسة: وتتمثل في النقاط التالية:

1. قلة ومحدودية الامكانات الزراعية المتاحة وزيادة الطلب عليها لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.
2. زيادة عدد السكان في الضفة الغربية بما يفوق المنتجات الزراعية المتاحة.
3. صعوبة الوضع الزراعي في الضفة الغربية بسبب السياسة التعسفية المستخدمة من قبل اسرائيل للضغط على الفلسطينين من خلال عمليات مصادرة الاراضي المستمرة ونهب مواردها المائية المتاحه.

أهمية الدراسة:

1. أهمية الإنتاج الزراعي ودوره في اقتصاديات الضفة الغربية
2. تنمية القطاع الزراعي لانه يمثل مرتكزاً سياسياً من مرتكزات السياسة الاقتصادية لاي دولة تطمح لبناء اقتصاد متطور.
3. أهمية الزراعة كقوة دافعة في النمو الاقتصادي والتي تسهم في التحول الهيكلي لاقتصاديات الضفة الغربية.
4. الكشف عما يعانية سكان الضفة الغربية جراء النشاط الزراعي والاستغلال الواضح من قبل اسرائيل.
5. الآلية المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية

أهداف الدراسة:

1. الوقوف على مقومات التنمية في المنطقة، ومحاولة استغلالها الاستغلال الأمثل.
2. وضع تصور للوسائل التي يمكن من خلالها تطوير الزراعة في الضفة الغربية والطرق التي يمكن من خلالها لستغلال مياه الامطار لصالح الزراعة ووسائل حمايتها من الآثار السلبية للمنخفضات الجوية لتكون رافداً أساسيا للسوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية.
3. الكشف عن الممارسات الاسرائيلية في مصادرة ونهب الاراضي الزراعية والموارد المائية في الضفة الغربية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

فروض الدراسة:

1. ما هي المشاكل التي تواجه الزراعة في الضفة الغربية.
2. ما هي نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية في الضفة الغربية.
3. ما هو أثر أخطار المناخ على المحاصيل الزراعية في الضفة الغربية.
4. ما هو واقع الانتاج الزراعي وتوزيعه الجغرافي في الضفة الغربية.
5. ما هي العوائق الداخلية والخارجية أمام تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني؟
6. كيف يمكن بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة؟

مناهج واساليب الدراسة:

1. تم اتباع المنهج الموضوعي في الدراسة على إعتبار دراسة جزء من اقليم جغرافي متكامل، والذي يتمثل في الضفة الغربية.
2. كما اتبع المنهج الأصولي والذي يركز على العوامل المناخية المؤثرة في مناخ الضفة الغربية وعناصر المناخ المؤثرة في الإنتاج الزارعي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الكمي والذي يحرص على وصف الظاهرات الجغرافية وإدراك العاقات التي تربطها بالمكان.
3. استخدام المنهج التاريخي لدراسة التغير في عناصر المناخ والزراعة في الضفة الغربية.
4. المنهج التحليلي: ومن خلاله سيسعى الباحث لتقديم تحليل حول سبل التنمية الزراعية المستدامة والمعتمدة على الذات، وتحليل المقومات الجغرافية المؤثرة على الانتاج الزراعي، وتحليل إمكانيات ذلك فلسطينيا والأمور المطلوبة لهذه التنمية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الضفة الغربية – فلسطين

الحدود الزمانية: من عام 2000م – 2017م.

الدراسات السابقة:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1. جورج كرزم، نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية ومركز العمل التنموي, فلسطين – رام الله، 1999م، وهو يرى أن بالإمكان البدء برسم سياسة تنموية فلسطينية، قائمة على أساس الاعتماد على الذات، وترتكز إلى تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني كقطاع قادر على استيعاب القدرات الفلسطينية، وعلى توفير الدخل. وفي نفس الوقت، إيجاد الفرصة لتنمية القطاعات الأخرى الخدمية والصناعية بالاعتماد على النمو في القطاع الزراعي، وبذلك يمكن رسم سياسة تنموية تكاملية تنهض بالاقتصاد الفلسطيني الإنتاجي، وتشكل مصدرا للصمود في وجه الاحتلال.
2. ماهر تحسين نايف صالح، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً" جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة 2012م، وتركز الرسالة على الواقع الفلسطيني كنموذج لفقدان الإرادة السياسية الحرة وعلاقة ذلك بغياب التنمية الزراعية وتبحث الرسالة أهمية الزراعة من جهة تحقيق الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي، وترسيخ مفاهيم الانتماء للأرض، ودورها في بناء القوة، كما تبين دورها الاقتصادي كأوسع قطاعات التشغيل، والأساس لبناء التنمية الصناعية عبر توفيرها لرأس المال وللمنتجات، وتشرح أهمية الزراعة فلسطينيا، كونها تمثل الطريقة الأمثل للحفاظ على الأرض في مواجهة المشروع الصهيوني الذي حدد أهدافه الإستراتيجية في جعل فلسطين أرضا خالية من سكانها، وتبحث في الواقع الزراعي الفلسطيني من حيث مشكلات هذا القطاع الاقتصادي، والعقبات التي تواجهه، سواء الموجهة بصورة ممنهجة من الاحتلال الإسرائيلي، خلصت الدراسة إلى أن بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة من أجل تحقيق الإرادة الوطنية الحرة أضحى أمرا حيويا، وممرا إجباريا نحو تعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، وتعزيز تمسكه بحقوقه الوطنية، وعدم تعرضه لابتزاز الاحتلال والدول المانحة.

الموقع: تقع الضفة الغربية في وسط شرقي فلسطين المحتلة بين دائرتي عرض 24 َ31ْ و33 َ 32ْ شمالاً، وبين خطي طول 50 َ 34ْ و35 َ 35 ْ شرقاً، بمساحة تقدر بِ5655كم2، بنسبة 94% من اجمالي مساحة الدولة الفلسطينية، ونحو 21,8% من مساحة فلسطين الكلية، وتستحوذ على نحو 62,3% من سكان الدولة خريطة رقم(1).

قسمت الضفة الغربية الى حوالي 11 محافظة عام 1995م مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وهي كالآتي:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

جدول رقم (2) التقسيم الاداري للضفة الغربية تبعاً للمساحة.

المحافظة	المساحة	مساحة الضفة %
جنين	583.000	10.3
طوباس	402.000	7.1
طولكرم	246.000	4.3
نابلس	605.000	10.7
قلقيلية	166.000	3
سلفيت	204.000	3.6
رام الله والبيره	855.000	15.1
أريحا	593.000	10.4
القدس	345.000	6.1
بيت لحم	659.000	11.7
الخليل	997.000	17.7
المجموع	5655	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

واقع القطاع الزراعي الحالي في الضفة الغربية:

لقد شكل الإحتلال الإسرائيلي والتغيرات السياسية في المنطقة الأساس في تقسيم التنمية الزراعية في الضفة الغربية إلى مراحل زمنية مختلفة تنازعت وتشاركت في قيادتها العديد من الجهات المحلية والدولية، كما أدت هذه التغيرات إلى تشكيل وتغيير وتطوير مفهوم التنمية الزراعية في الضفة الغربية ليمثل مفهوماً إستثنائياً وليشمل مستويات عدة، وفي نفس الوقت أدت هذه التغيرات السياسية إلى عدم الوصول إلى تنمية حقيقية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

خريطة (1) تبين موقع منطقة الدراسة – الضفة الغربية.

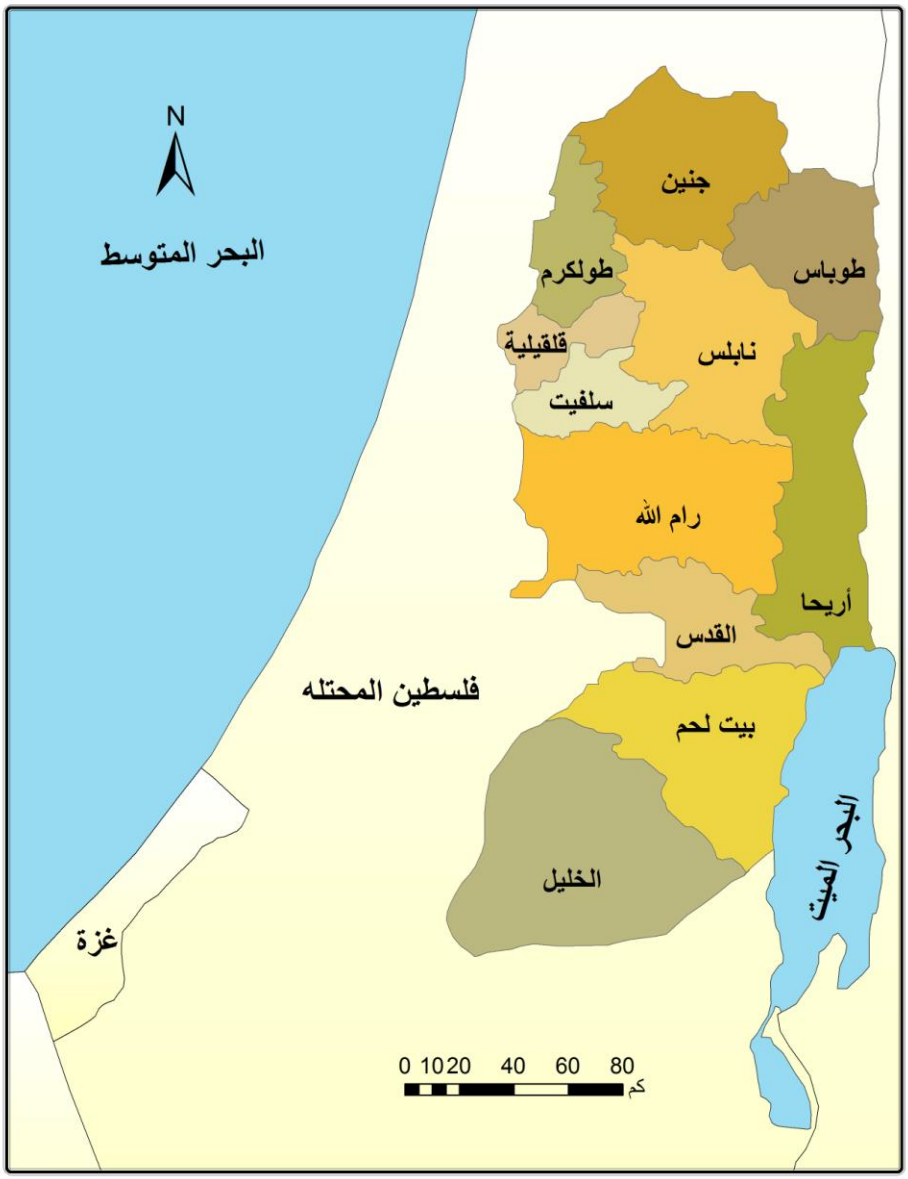

المصدر: إعداد الباحث.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ولا شك ان القطاع الزراعي في الضفة الغربية هو من القطاعات المهمة التي يجب العمل على تطويره، والذي يشكل عماد الإقتصاد الوطني الفلسطيني، إذ يستوعب تقريباً 30% من الأيدي العاملة هذا مع العلم ان الإهتمام بالزراعة يعطي المزارع الدافع للتمسك بأرضه ويجعله يتشبث بهذه الأرض، وتتبع اهمية القطاع الزراعي بالنسبة للإقتصاد الفلسطيني ليس في كونه يمثل نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي (20 – 35%) فحسب، بل من مقدار مساهمته في تلبية الإحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني، وفي مدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات االتجاري، والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م).

إن التنمية الزراعية في الضفة الغربية تتطلب نهجاً جديداً وفقاً للمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وذلك من خلال إتباع الأساليب العلمية وإستثمار نتائج البحوث الزراعية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا يتطلب أن يتوجه البحث العلمي إلى البحوث التطبيقية لتكون ذات فائدة، وذلك من خلال الجهاز الإرشادي الذي يكون عبارة عن حلقة وصل بين الباحثين والمزارعين.

ولأجل تحقيق هذه التنمية الزراعية سيتم إستعراض واقع الزراعة الحالية في البلاد، وتشخيص أهم معوقات تطورها والحلول المقترحة لها، من أجل نهضة لتنمية الزراعة في الضفة الغربية.

لعب البحث العلمي في المجال الزراعي دوراً في إطلاق "الثورة الخضراء" التي أدت إلى ارتفاع في معدلات الإنتاج عن طريق استخدام التقيات الحديثة والميكنة الزراعية وأدى هذا إلى بروز الصناعة الزراعية في دول العالم المتطور فازداد حجم المساحات الزراعية للفرد في حين تناقصت أعداد المزارعين والعمالة التقليدية في العديد من دول العالم.

وفي حين أن التطور الزراعي يعتمد بالأساس على توفر الأرض والمياه كعناصر إنتاج رئيسية فان التقنيات الحديثة أصبحت تلعب دوراً رئيسيا في رفع معدلات الإنتاج ودخل المزارع، وفي فلسطين أسوة ببقية الدول المجاورة فإنها موطن إستئناس الزراعة ومنها انطلقت الحضارة الزراعية إلى العالم أجمع غير أن التزايد السكاني ومحدودية الأراضي والسيطره على المحميات الطبيعية في الضفة الغربية والمياه نتيجة للممارسات الإحتلالية حالت دون مواكبة القطاع الزراعي في الضفة الغربية للتطور الذي شهده العالم شكل (100)، فخلال سنوات الاحتلال قامت إسرائيل باستهداف القطاع الزراعي الفلسطيني ومنعه من التطور بهدف فصل الإنسان الفلسطيني عن أرضه باعتبار أن الأرض هي أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(جاد اسحق ونادر هريمات، 2001م، ص5)، وفي حين أن الزراعة في الضفة الغربية كانت وما زالت موروثا تاريخياً قيماً ومصدراً اقتصادياً متميزاً، إلا أن مساهمتها الاقتصادية تفاوتت من الوصول إلى الإكتفاء الذاتي ومصدر أساسي للعمالة والدخل.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

أمام هذا فإن البحث العلمي الزراعي في الضفة الغربية لم يتطور بالمستوى المطلوب، بسبب العزلة التي فرضت على الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال والتي حالت دون مشاركته في النشاطات البحثية الإقليمية والدولية (مثال ذلك إيكاردا وأكساد والفاو ... الخ) (جاد اسحق ونادر هريمات، 2001م، ص7)، ولقد حاولت المؤسسات الأهلية الفلسطينية العمل على منع تدهور القطاع الزراعي وتنميته في ظل هذه الأوضاع الصعبة واستطاعت تحقيق عدد من الإنجازات في هذا المجال، ورغم كافة المحاولات الإسرائيلية لاستهداف القطاع الزراعي من أرض ومياه وإنسان إلا أن المزارع الفلسطيني وقف سداً منيعاً في مواجهة تهجيره وفصله عن أرضه، فعمل المزارع الفلسطيني على استئناس التقنيات الزراعية الحديثة واستخداماتها وكذلك أدخل أنواع وأصناف جديدة من النباتات والحيوانات الداجنة، واستخدم البرك الزراعية وبرك تربية الأسماك والدفيئات البلاستيكية والزجاجية والميكنة الزراعية وطرق الري والتصنيع الغذائي المميكن مما أدى إلى ارتفاع معدل ونوعية وجودة الإنتاج الزراعي.

إن حجم الملكيات الزراعية في الضفة الغربية محدودة، فقد بينت الدراسات والمسوحات أن 50% من الحيازات الزراعية المروية ذات حجم ملكية بين 1 – 20 دونم، بينما حوالي 75% من الحيازات الزراعية في المناطق المطرية ذات حجم ملكية من 1 – 20 دونم وهذه الأراضي تتركز في المناطق ذات المصادر المائية الجيدة والتي تفوق فيها معدلات الأمطار السنوية عن 400 ملم، وبالمقارنة نجد أن الملكيات التي تزيد عن 100 دونم لا تشكل اكثر من 8% من مساحة الأراضي المروية و3,1% من مساحة الأراضي البعلية، و لها تأثير سلبي على التنمية الزراعية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م)، من هنا نجد أن خطر تفتت الملكية في تزايد مستمر حتى في الأراضي ذات الزراعات المطرية، وهذا بسبب صغر حجم المساحة المتاحة وقوانين الإرث المتبعة، وهذا ينعكس سلبا على إمكانية استخدام الميكنة الزراعية الحديثة خصوصا في الزراعات البعلية، ويحدد وضع وتطبيق الخطط والسياسات الزراعية.

وعند مقارنة معدل الإنتاج السنوي في الضفة الغربية بمعدل الاستهلاك الفعلي للسكان نجد أن العجز الكبير يتركز في ميزان إنتاج المحاصيل الغذائية الإستراتيجية حيث أن مجموع ما ينتج يصل إلى 10,2% من مجموع الاستهلاك، أما في مجال الخضراوات فهو عجز مؤقت بسبب عدم القدرة على تنفيذ سياسات التخطيط والتحكم الفعلية، أما في مجال الزيتون والفواكه فيوجد فائض ولكن هذا الفائض موسمي.

إن هذا التباين في القدرة الإنتاجية بين فروع الإنتاج النباتي المختلفة مقابل الاستهلاك، يحتاج إلى حلول جذرية تساعد على كسر الهوة في العجز وإيجاد طرق تصريف ذات مردود إقتصادي تؤدي إلى إيجاد توازن في الإنتاج بهدف الإقتراب قدر الإمكان من الأمن الغذائي.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الواقع السياسي وأثره على القطاع الزراعي:

إن الظروف السياسية التي مرت وما زالت تحدث على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تفرض واقعاً متواصلاً من حيث التغير والتقلب، وهذا ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع الزراعي بكافة فروعه، فالحروب التي حدثت ونتج عنها إحتلال أجزاء واسعة من أراضي فلسطين أدت إلى تقلص المساحات الزراعية المتاحة مما اضطر العديد من العاملين في القطاع الزراعي على الهجرة القسرية، وبهذا خسرت الزراعة في فلسطين عاملين مهمين جداً وهما الأرض والإنسان (غالب محمود السالم، 2008، ص113)، وهنا يمكن إيراد مثال واقعي فبعد أن بدأت الإنتفاضة الأولى عاد قسم كبير من العمال الفلسطينيين إلى العمل في القطاع الزراعي فانتعش ذلك القطاع وبدأ يسترد عافيته من جديد، ولكن بعد الإنتفاضة عادت إمكانية العمل في الجانب الإسرائيلي وبهذا عاد القطاع الزراعي للمعاناة ذاتها مرة أخرى.

وبهذا نجد أن النشاط الزراعي يتأثر مباشرة بالوضع السياسي المفروض على الشعب الفلسطيني، ومن الأمور الأخرى والهامة عدم توفر الدعم والحماية للمزارع، وكذلك إمكانية التصدير، حيث نجد أن إمكانية التصدير مقيدة ومحدودة بسبب سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي فإن هامش العائد الربحي محصور ومقيد بالقرارات السياسية.

هذا وقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال إنشاء العديد من المستعمرات والمعسكرات وإعلان أجزاء أخرى كمناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية من أجل تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الخاصة، وبعد عمليه السلام قام الاحتلال بشق الطرق الالتفافية التي التهمت 1.5% من مساحة الضفة الغربية، وبهذا نجد أن المساحة الزراعية تتعرض بصورة مستمرة للتقلص(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية 2010م).

لهذا انصب جل الدراسات والأبحاث بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والمتمثل بوزارة الزراعة الفلسطينية على ثلاثة جوانب رئيسة: (وزارة الزراعة، 2018، ص25).

الأول: إنشاء البنية التحتية (القدرة البشرية والمؤسساتية) وإحياء نشاطات القطاع الزراعي من الجوانب الإنتاجية والخدماتية والبحثية.

الثاني: وضع الهيكلية العامة والخاصة لأجهزة الوزارة وتطوير السياسات والاستراتيجيات وآليات العمل من أجل تطوير القطاع الزراعي بكافة جوانبه.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الثالث: وضع آلية للعمل المشترك مع المؤسسات غير الحكومية المتواجدة والفاعلة في المجال الزراعي من أجل توحيد الجهود ورفع مستوى الاستفادة والتي تنعكس إيجابا على القطاع الزراعي خاصة والقطاعات الأخرى عامة والعمل على الاستفادة القصوى من الهبات والمنح الدولية المقدمة للسلطة أو للمؤسسات غير الحكومية على حد سواء.

الاخطار المناخية على المحاصيل الزراعية في الضفة الغربية:

تؤثر الأخطار المناخية على المحاصيل الزراعية بشذوذها عن المعدلات المناخية السائدة، والذى يؤدى إلى إحداث أضرار بمدخلات النشاط الزراعى في الضفة الغربية، مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتاجية المحاصيل الزراعية سواء من حيث الكمية أو الجودة، وبالرغم من أن الأخطار المناخية تعد من أهم العوامل التى تؤثر على الزراعة بمنطقة الدراسة إلا أن هناك عدة طرق متبعة من قبل المزارعين فى التقليل من حدة تأثيراتها السلبية، والتي تتمثل في السيول ومشكلة الجفاف والصقيع والأمراض والآفات الزراعية، وما ينتج عنها من انخفاض في انتاجية المحاصيل الزراعية من خلال تأثيراتها المباشرة على إنتاجيتها وجودتها، أو غير المباشرة من خلال تأثيراتها على مقومات العملية الزراعية الأخرى مثل التربة وعملية الري.

معوقات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية:

أولاً: المشاكل والمعوقات:

أ- المشاكل والمعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي: بالرغم من أنه لا يمكن حصر وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه الزراعة الفلسطينية بسبب تأثير الاحتلال وممارساته اليومية، ولكن سيتم تحديد أهمها وهي:

1. إنشاء الجدار وما نجم عنه من صعوبات وعزل للأراضي الزراعية، وتدمير للزراعة والبنية التحتية.
2. عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام إسرائيل بمصادرة الأراضي، وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية، وإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية.
3. الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى، إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية؛ ما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي،

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

والنخفاض في أسعار السوق المحلية للإنتاج (المركز الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار –بكدار، 2007م ص15).

4. منع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية.

ب. المشاكل ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية: وتتمثل في محدودية الأرض والمياه، إنجراف وتدهور التربة، سوء استخدام الكيماويات الزراعية، تدهور نوعية المياه المتاحة، تدهور الغطاء النباتي، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

ج. المشاكل والمعوقات الفنية: وتتمثل في ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، قلة إمكانيات جهاز الإرشاد والخدمات البيطرية، ضعف قطاع التسويق الزراعي، ضعف التصنيع الزراعي والغذائي، ضعف البيانات الزراعية المتوفرة وضعف القدرات الفنية وضعف البحث العلمي بمقوماته الفنية والتكنولوجية.

د. المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي: وتتمثل في صغر وتشتت الحيازات الزراعية، قلة العائد من الزراعة وإرتفاع عنصر المخاطرة، عدم وجود نظام للتمويل الزراعي الريفي وضعف العمل الجماعي والتعاوني.

هـ. المشاكل والمعوقات المؤسساتية والتشريعية: وتتمثل في عدم موائمة القوانين والتشريعات المتوارثة عن الإحتلال، عدم وجود نظام للتأمين الصحي والتعويض ضد الكوارث الطبيعية والتضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف القدرات.

ثانيا: قلة الدعم والمساعدات الخارجية:

يحظى القطاع الزراعي بمعطياته ومكوناته وأوضاعه، باهتمام ودعم الدول المانحة والمؤسسات الدولية ومنحه أولوية متقدمة على سلم أولوياتها، ولكن ما يحدث هو عكس ذلك، إلا أن وزارة الزراعة تبذل جهودا مضاعفة للحصول على تمويل أو مساعدة فنية بالرغم من قلتها وتاخرها ويعزي ذلك للأسباب التالية:

1. علاقة الزراعة المباشرة بالأرض والمياه والحساسية السياسية لهذين العنصرين، من حيث السيادة، المصادرة، الاستيطان.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

2. اعتبار المانحين الزراعة قطاعاً مستنزفاً للمياه وأن كفاءة وعائد الاستعمال للمياه في الزراعة لا يبرر دعمه، وأولوية تخصيص المياه للاستعمالات الأخرى وخاصة للشرب.
3. التوجه العام لدى المانحين في مرحلة معينة بتركيز الدعم خارج إطار مؤسسات السلطة وخاصة الجوانب ذات العلاقة المباشرة بالخدمات والدعم.
4. رغبة المانحين بتنفيذ المشاريع من خلال مؤسسات وسيطة (أمم متحدة، منظمات، غير حكومية أجنبية.....الخ)، والتي في العادة تتوخى تحقيق أولوياتها وتعظيم الفائدة العائدة عليها، وتجنب المشاريع التي تشكل بالنسبة لها مخاطرة أو صعبة التنفيذ، أو أن أثارها الإعلامية والدعائية ليست سريعة.
5. ضعف كفاءة الإنجاز والتنفيذ للمشاريع الممولة من قبل المانحين وذلك كون تلك المشاريع لا تنفذ مباشرة، وإنما من خلال العديد من المؤسسات الوسيطة الفلسطينية والأجنبية، والذي يؤدى بالتالي إلى تآكل تلك المخصصات وتدني الكفاءة.

ثالثا: غياب الدعم الداخلي:

في ضوء تطبيق إتفاقيات التجارة الدولية والشراكة والإتفاقيات مع التجمعات الإقليمية، فقد تمخض عن ذلك فرض العديد من القيود على الدول، وبشكل خاص ما يتعلق بدعم قطاعاتها الزراعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إنتاجاً أو تسويقاً أو تصديراً، وكذلك فرض الرسوم والقيود الجمركية أو الكمية على الاستيراد وخاصة في الضفة الغربية، إلا أن الدعم الزراعي هو العقدة كأداء أمام تقدم القطاع الزراعي، وذلك مرده المحاولات العديدة لدعم وفرض حماية على الإنتاج الزراعي المحلي لاعتبارات عدة، والذي بدوره يشكل تشويهاً للاقتصاد وبشكل خاص عدالة المنافسة والاستفادة من ميزاتها النسبية وخواصها التنافسية، وبالرغم من تقليل دعم الزارعة والذي نجم عنه تراجع في الدعم الزراعي بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي فإن ذلك لم يرافقه بالضرورة تراجعاً في قيمة الدعم الكلي.

رابعاً: إجراءات الإحتلال الإسرائيلي:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وتطبيقًا للتهميش والاستهتار والتشويه الأخلاقي والإنساني والحضاري الذي يمثله الاحتلال؛ فقد رافق الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته ونتج عنها مجموعة من النتائج والمظاهر السلبية التي ساهمت في تهميش وتشويه الزراعة الفلسطينية وتمثل ذلك فيما يلي:

1. عدم الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وبشكل خاص محطات البحوث، والتسويق، والمختبرات، والطرق الزراعية.
2. الدعم المكثف للمزارعين الإسرائيليين والمستوطنين مما جعل منافسة المزارع الفلسطيني في السوق الإسرائيلي محدودة ومقتصرة على بعض السلع المستهلكة للمياه والمكثفة للعمالة، وإغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة.
3. مصادرة المياه والأراضي الزراعية وإجراءات الإستيطان والمصادرة والإعتداءات المستمرة، وترهيب المزارعين من قبل المستوطنين.
4. إنشاء الجدار وما نجم عنه من عزل مساحات زراعية كبيرة خلف الجدار، بالإضافة إلى الأراضي التي أقيم عليها الجدار.
5. الحد من حرية حركة السلع والأفراد والخدمات الزراعية.
6. قلع الأشجار والتي تعتبر مصدر رزق أساسي للعديد من صغار المزارعين، بالإضافة لكونها ثروة طبيعية ومصادر للتنوع الحيوي.
7. منع الرعاة وأصحاب الماشية من الوصول إلى مصادر الرعي الطبيعية وخاصة في المناطق القريبة من المعسكرات والمستوطنات.

كل ذلك أدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تشويهات وتكاليف إضافية يتحملها المزارع الفلسطيني في الضفة الغربية، مما ساهمت في تقليل القيمة المضافة والربحية للمزارعين، وتحول الزراعة إلى عمل غير مجد اقتصاديا وتهميشها والحد من دورها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

خامساً: التعويضات والقروض وتمويل الاستثمار والتأمين الزراعي:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

قد تكون فلسطين الدولة الوحيدة التي تخلو من أي مؤسسات أو صناديق متخصصة لدعم الزراعة في أوقات الكوارث أو توفير القروض والتمويل الزراعي الموسمي قصير أو طويل الأجل، وكذلك بالنسبة للاستثمار الزراعي وينطبق ذلك أيضاً على التأمين الزراعي، كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى الحد من الاستثمار ليس في الزراعة كإنتاج ولكن يؤثر ذلك أيضاً على الصناعات الزراعية والغذائية، وكذلك على صناعة المدخلات وترابطات القطاع الزراعي الأمامية والخلفية والذي يساهم بدوره في تهميش الزراعة لأنه يقلل ويحد من الطلب على السلع الزراعية، ويساهم في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي.

سادساً: المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية: إن للمحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تأثير مباشر وغير مباشر على تطور القطاع الزراعي بجوانبه الخدماتية والإنتاجية والاقتصادية، وأهمها:

1. المعيقات المفروضة من قبل الاحتلال على حركة الناس والمنتجات الزراعية.
2. محدودية الوصول للأسواق والمعلومات التسويقية.
3. محدودية توفر الأيدي العاملة نتيجة لضعف قدرت القطاع الزراعي على منافسة قطاعات الإنتاج الأخرى.
4. ضعف توفر السيولة المالية والقروض التشجيعية.
5. صغر حجم الملكيات الزراعية واستمرار تفتتها بسبب قوانين الإرث.

سابعاً: معوقات الإنتاج: يعتمد تحسين الإنتاجية للنبات والثروة الحيوانية مباشرة على البحوث الزراعية والنشاطات الإرشادية والتي تبين نوعية وتنوع المصادر الجينية المتواجدة من النبات والحيوان بالإضافة إلى المعلومات والتكنولوجيا حول المصادر الطبيعية وإدارتها وكيفية تحسين الإدارة والتصرفات المتوارثة اجتماعيا وتاريخيا للمحاصيل والثروة الحيوانية. والمحددات الإنتاجية هي:

1. مشاكل الجفاف وعدم انتظام الأمطار السنوية كماً وتوزعاً.
2. قلة المساحة المتاحة من الأراضي الخصبة والمياه الصالحة للري ومحدودية وعي ومعرفة المنتجين حول إدارة المصادر الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

3. مشكلة الرعي الجائر لقلة المساحات المتاحة والنقص في أعداد الأشجار والشجيرات والأعلاف والعلف الجيد للثروة الحيوانية.
4. التناقص المستمر والتقلب المتزايد في جودة البذور الزراعية والمنتخبة من قبل المزارعين من الأصناف المحلية.
5. عدم توفر القدرة الكاملة من اجل الحصول على المحاصيل المحسنة والمناسبة وأصناف النباتات والتزود بالكميات المناسبة من التقاوي والبذور الزراعية وذلك بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي ونفس الشيء بالنسبة لتطوير سلالات حيوانات المزرعة وتطوير تقنيات التربية والإنتاج ومقاومة الأمراض ومعاملات ما بعد الحصاد ومقاومة الأعشاب والآفات.
6. المعرفة المحدودة للتطبيقات السليمة للمحاصيل وأساليب إدارة الثروة الحيوانية.

تصورات لمتطلبات تطوير وتنمية البحث العلمي الزراعي في الضفة الغربية:

بالرغم من حداثة عهد وزارة الزراعة الفلسطينية وما ورثته عن الاحتلال الإسرائيلي من بنية تحتية منهارة وإستمرار المضايقات والمحددات التي تفرض من جانبه بشكل مستمر وعدم السيطرة الكاملة على المصادر الطبيعية الفلسطينية إلا أن هنالك العديد من المقومات والعوامل التي تتطلب البحث والدراسة والتي تعتبر مصادر داعمة للتطوير والإنتاج الزراعي المستقبلي وهذه العناصر تحتم على صانعي القرار في كافة المؤسسات الزراعية العامة والأهلية والخاصة العمل على توحيد الجهود من اجل وضع آلية عمل مشتركة لتطوير منهجية وآلية العمل البحثي في الضفة الغربية.
وحتى نصل إلى التصور الأمثل لتطوير القطاع البحثي الزراعي نطرح بعض التصورات التي تؤدي إلى رفع مستوى البحث الزراعي في الضفة الغربية:

1. لا بد من تحديد أولويات البحث واحتياجاته وتنشيط التنسيق المشترك بين المؤسسات ذات الصلة.
2. لابد من التعرض لنقاط القوة المتوفرة مثل المؤسسات والقدرات البشرية وتنوع المصادر الطبيعية.
3. تفعيل دور مديرية الإرشاد والبحوث التطبيقية والمركز الوطني للبحث الزراعي في مجال نقل التكنولوجيا والبحث العلمي ورفع مستوى التنسيق ما بينها وبين المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

4. يجب النظر إلى البحث العلمي الزراعي كعملية تكاملية ومستمرة من خلال توجيه الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية في الجامعات ومراكز البحث الأهلية وتلك التابعة للوزارة ومؤسسات القطاع الخاص لمواضيع تخدم أولويات البحث الزراعي.
5. يجب العمل على تطوير عملية البحث الزراعي من مجرد مشاهدات أو دراسات سطحية تكتفي بالمراجع والمسوحات النظرية إلى العمل الميداني من خلال التركيز على جمع وتحليل العينات وإجراء الأبحاث التطبيقية مثل تطوير أساليب الإنتاج والإكثار وتحسين الأصناف والسلالات واستيعاب الطرق التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في خدمة التطوير الزراعي والمحافظة على استدامة المصادر الطبيعية.
6. تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مجال البحث والتطوير الزراعي من خلال توفير حماية لحقوق الاختراع والتحديث مما يؤدي إلى تشجيع الزراعة المهنية والاستثمارية بدءا من الحفاظ على المصادر الجينية الفلسطينية كمصدر وحق وطني ووصولا إلى الطرق التقليدية المتبعة في العمليات الزراعية المختلفة وكيفية الاستفادة منها في توطين الطرق والأساليب الزراعية الحديثة لجعلها مستصاغة مجتمعيا ومن ثم تطوير عمليات الحصاد والقطاف والحلب ومن ثم عمليات ما بعد الحصاد والتخزين والتسويق أو التصنيع وكيفية إيجاد نظام تسويق يرفع من مستوى المردود الربح والطلب على المنتج الزراعي الطبيعي أو المصنع داخليا وإقليميا ودوليا.
7. إنشاء مجلس وطني للبحوث الزراعية مكون من وزارة الزراعة والمؤسسات ذات الصلة من القطاع الخاص والعام، يعنى بوضع أولويات الأبحاث وكيفية العمل على رفع كفاءة العمل البحثي من خلال المتابعة والتقييم المستمر وإيجاد المصادر سواء الاستثمارية المحلية أو الداعمة والمانحة الإقليمية والدولية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

سبل تطوير السياسات الزراعية حسب إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية:

أولاً: السياسات التي تعزز صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزرعة وتشمل:

1. إعادة تأهيل ما دمرة الإحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الإعتداءات الإسرائيلية: لقد كان تأثير جدار الضم والفصل العنصري على الزراعة والمزارعين الفلسطينين في الضفة الغربية يعتبر مدمراً بالإضافة لأغراضة السياسية والذي هدف إلى التضييق على المزارعين الفلسطينين القاطنين خلف وبجوارالجدار من أجل ترك العمل الزراعي، وبالتالي ترك أراضيهم، وكذلك الحال بالنسبة للمزارعين المجاورين للمستوطنات في الضفة الغربية، لذا فإن دعم هؤلاء المزارعين ليست أولوية وضرورة تنموية فحسب وإنما ضرورة وطنية، وسيساهم تنفيذ هذه السياسة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة، وسيتم تنقيذ هذه السياسة عن طريق تنفيذ وإنجاز التدخلات التالية: مساندة مزارعي المحاصيل التصديرية وتأهيل البنية التحتية الزراعية المدمرة وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي وإسناد المزارعين المتضررين من الجدار وتوقير الحوافز والدعم للمزارعين المجاورين للمستوطنات والمساعدة في إعداد ملفات حصر الأضرار بالإستناد للقانون الدولي (وزراة الزراعة، 2013م، ص27).

دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو: إن دعم صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء سيشكل أحد السياسات الرئيسية والأولويات الإستراتيجية خلال المرحلة القادمة، حيث يساهم ذلك بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي الأسري بالإضافة إلى توفير فرص عمل لنسب لا بأس بها من العمالة الموسمية والمؤقتة، ولتحقيق هذه السياسة لا بد من تنويع تنويع مصادر دخل صغار المزارعين والريفين والبدو وذلك بممارسة أنشطة زراعية تكميلية للأنشطة التي يقومون بها مثل تربية النحل والأرانب والدواجن والأغنام والماعز والحديقة المنزلية والتصنيع الغذائي وغيرها، إن هذا التدخل بالإضافة إلى أنه سيحسن من الأوضاع المعيشية للمزارعين والريفيين فإنه سيساهم في تحسين كفاءة إستخدام الموارد ويقلص نسب انعدام الأمن الغذائي، وزيادة المشاريع المكثفة للعمالة، وتمكين المرأة في القطاع الزراعي .

ثانياً: السياسات الهادفة إلى إدارة الموارد في الضفة الغربية بكفاءة وبشكل مستدام وتشمل:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1. زيادة وفرة المياه وتحسين إدارة العرض: حيث سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة العمل على زيادة المتوفر من المياه للزراعة سواء كان من خلال الحصول على الحقوق المائية أو تحسين إدارة وكفاءة استخدام مصادر مياه الري حيث سيتم تحقيق ذلك من خلال تأهيل البنية التحتية للمصادر المائية و زيادة الموارد المائية المتاحة للزراعة.
2. تحسين إدارة الطلب على المياه الزراعية: حيث سيتم من خلال هذه السياسة ترشيد وزيادة كفاءة المياه المتاحة للزراعة وتنظيم إستخدام المياه وذلك من خلال تحسين كفاءة أنظمة النقل والتوزيع و تحديث أنظمة الري وإستخدام الري التكميلي.
3. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها وإستصلاحها والإستخدام المستدام للتنوع الحيوي والزراعي: تهدف هذه السياسة إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية وتخضيرها وشق الطرق الزراعية بهدف المحافظة عليها من الإنجراف والتدهور وحماية الحياه البرية والتنوع الحيوي الزراعي، وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال حصر وتصنيف واستصلاح الأراضي وتحسين إنتاجها وتخضير وتحريح الأراضي الحكومية والخاصة وتطوير وإعادة تأهيل المراعي والحفظ والإستخدام المستدام للتنوع الحيوي والنباتي.

ثالثاً: السياسات التي تدعم الإطار المؤسسي والقانوني وتعمل على تطوير وتأهيل القوى البشرية في الزراعة وتتمثل في تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الزراعية وتحديث وتوحيد الإطار القانوني وتدريب وتاهيل القوى البشرية.

رابعاً: السياسات الهادفة إلى تحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومساهمتها في الأمن الغذائي وتشمل:

1. تطبيق النظم الحديثة في الإنتاج النباتي: بالرغم من ان ما يزيد عن 86% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية هي أراضي بعلية فإن مساهمتها في القيمة المضافة الزراعية هي حوالي 5% فقط (وزراة الزراعة، 2013م، ص36)، وهذا يعكس مدى تدني الإنتاجية بشكل كبير في هذا المجال كما وأن هناك إمكانيات جيدة لتحسين إنتاجية باقي المحاصيل الزراعية وتكثيفها وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية إنتاجية الزيتون إنتاجية أشجار الفاكهة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

2. التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف في الإنتاج الحيواني: وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال تحسين إنتاجية الأغنام والماعز وزيادة إنتاج المحاصيل العلفية وتوفير البدائل العلفية والإستزراع السمكي وتربية النحل وإنتاج العسل.

خامساً: السياسات الزراعية المقترحة وآفاق التطوير:

1. أهداف السياسة الزراعية: الإستغلال الأمثل للمواد الزراعية، تنمية وتطوير الريف الفلسطيني، زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في كافة الأسواق، تمكين القطاع الخاص من لعب دوره في عملية التنمية الزراعية، تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والأطر القانونية للزراعة والتنمية البشرية ورفع مستوى الخدمات، تشجيع التعاون والتكامل المناطقي والإقليمي وتفعيل الدور الفلسطيني في الاجتماعات والمنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة.
2. التشريعات: توفير الإطار القانوني والأنظمة الملائمة، وتوحيد وتبسيط القوانين ومراعاة التنسيق مع القوانين الأخرى.
3. دور المؤسسات: أن تختص الدولة بالجوانب التنظيمية والرقابية وسن التشريعات وتقديم الخدمات المساندة، تطوير المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات زراعية جديدة ملائمة مع الاحتياجات وإيجاد آليات التنسيق، تشجيع إنشاء الجمعيات وتنظيمات المزارعين من أجل رفع كفاءة الأداء، العمل على إدماج المرأة والشباب الريفي في عملية التنمية.
4. المشاركة الأهلية: تشجيع المزارعين والمستهدفين الآخرين على المشاركة الفاعلة في صياغة الخطط المستقبلية، تعظيم الفائدة النسبية المتوفرة من خلال المؤسسات غير الحكومية والجامعات المتواجدة وقدرة التنسيق، تشجيع إنشاء جمعيات وتنظيمات المزارعين من أجل متابعة شؤونهم واحتياجاتهم، العمل على تفعيل دور المرأة والشباب الريفي في عملية التنمية الزراعية والريفية.
5. الحيازات الزراعية: الحد من مشكلة تفتت الحيازات الزراعية وشيوع الملكية أدارتها بأكثر كفاءة، وقف التعديات على أراضي الإحراج والمراعي الحكومية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

6. التمويل الزراعي والريفي: تطوير نظام للتمويل الزراعي والريفي، دعم تمويل بعض الأنشطة والمشاريع الرائدة وذات الجدوى في إحدى مجالات العمليات والإنتاج الزراعي، إيجاد طرق غير تقليدية لتمويل الأنشطة الزراعية، تطوير نظام للتامين الزراعي.
7. الموارد الزراعية: الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وحمايتها وزيادتها من خلال: وقف التدهور والاستغلال غير السليم، تحديد مستوى استعمالات الأراضي، تكثيف أنشطة الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، إيجاد الإطار القانوني والمؤسسي المناسب، الإدارة المثلى لمياه الري من خلال: إعادة تأهيل المصادر المائية، زيادة كفاءة أنظمة نقل المياه، الاستفادة من المياه العذبة والمعالجة،إنشاء السدود الصغيرة وتشجيع القيام بالحصاد المائي، تطوير وتقوية أنشطة الإرشاد ونقل التكنولوجيا، بلورة الإطار القانوني والمؤسسي الملائم، المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي والتنوع الحيوي البري من خلال: زيادة الإنتاجية وتنظيم استخدام الأراضي ذات الملكية العامة وخاصة أراضى المراعي، المحافظة على الأراضي بكافة تصنيفاتها الطبيعية والصناعية، حماية التنوع الحيوي النباتي والحيواني والعمل على استدامته، تشجيع المنظمات الأهلية والمشاركة الشعبية، رفع مستوى الوعي اتجاه الاستغلال الأمثل للحياة البرية، توفير الإطار القانوني والمؤسسي الملائم.
8. الإنتاج النباتي والحيواني: زيادة إنتاجية الوحدة وربحيتها من خلال: تكثيف أنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي، حماية البلاد من دخول الآفات والأمراض، ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج، مراعاة استخدام طرق المكافحة الفاعلة والسليمة بيئياً، توفير التمويل اللازم لتبني التقنيات الحديثة في الإنتاج، تشجيع العمل الجماعي وتبني سياسة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا من أجل التطوير وزيادة الإنتاجية والفائدة، توفير خدمات البنية التحتية: شق الطرق الزراعية وتأهيل القديمة، زيادة انتشار الخدمات الزراعية والبيطرية، ضرورة مشاركة المزارعين في النشاطات وتحمل المسؤولية، تنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأنظمة الزراعية المتكاملة: تطوير البدائل لأنظمة الإنتاج الحالية، مراعاة التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني، تطوير وتكثيف البحث والإرشاد، المحافظة على السلالات والأصول الوراثية: مسح وحصر السلالات والأصول الوراثية المحلية، المحافظة على السلالات والجينات والأصول الوراثية وإشراك المزارعين، اعتماد برامج لإكثار البذور والسلالات، تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لإنتاج واستيراد وتداول البذور

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

والسلالات والأصول الوراثية، الإدارة المستدامة للصيد البحري وتطوير الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة: دراسة المخزون السمكي وإيجاد طرق المحافظة عليه، زيادة الإنتاج من خلال استخدام الطرق الحديثة للإكثار والصيد وتدريب الصيادين ورفع خبرتهم، الاستفادة من مياه الري والينابيع والعيون في إنتاج الأسماك، تنظيم وتطوير الإنتاج السمكي .

9. التسويق والتجارة الزراعية والتصنيع: توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار مناسبة: تبني التقنيات الحديثة في الإنتاج، توجيه الإنتاج لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، تشجيع الإنتاج التعاقدي مع المزارعين، توفير الدراسات والمعلومات التسويقية للمنتجين والمصدرين، تشجيع قيام الشراكة المشتركة لتطوير الصادرات.
10. توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية: إنشاء مختبرات التأكد من النوعية والمحاجر الزراعية والبيطرية، اعتماد مواصفات ومقاييس للإنتاج الزراعي، إصدار التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية، تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق، توفير خدمات التخزين، التبريد، النقل المبرد، التدريج، التغليف والتعبئة، إنشاء نظام للمعلومات والخدمات التسويقية.
11. تسهيل حركة التجارة الزراعية: دراسة الإمكانات التصديرية المستقبلية حسب السلعة والسوق، الحد من القيود والإجراءات البيروقراطية وغير الفنية على التجارة الزراعية، إنفتاح السوق الفلسطينية وضمان الشفافية والتماثلية والمنافسة العادلة للسلع المستوردة، تشجيع ودعم الصادرات الزراعية والزراعات الجديدة والعمل على فتح أسواق جديدة، السعي الحثيث والجاد من اجل إنهاء من قيود الاحتلال المفروضة على الحركة التجارية الفلسطينية، زيادة الفائدة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع السوق الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية (وزارة الزراعة، 2011م، ص46).
12. تشجيع قيام صناعات زراعية وغذائية: تشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية، التركيز على الصناعات الريفية الصغيرة وبشكل خاص التجفيف والتخليل والألبان والاجبان.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

النتائج:

1. تبين من الدراسة أن الضفة الغربية تمتلك كثيراً من إمكانات التنمية البشرية الممثلة في الموارد المائية المتاحة غير المستغلة بشكل أمثل، ويتبين كذلك توافر مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة والقابلة للإستزراع والاستصلاح دون توافر كميات كافية من مياه الري لتحقيق محصول اقتصادي، مع توافر إمكانات للري التكميلي المحدود؛ نتيجة لعدم التوازن بين الكمية المتاحة من مياه الري مع الطلب عليها، وبالتالي إنخفاض إنتاجية المحاصيل المزروعة مقارنة بمناطق أخرى من الضفة الغربية.
2. يبرز إنكشاف القطاع الزراعي ومعظم العاملين فيه نتيجة لتعدد المخاطر التي يتعرض لها القطاع، حيث يواجه المزارعون حالتين جويتين غير مرغوبتين وهما الصقيع والجفاف، وتسبب هاتان الحالتان عند حدوث إحداهما أو كلتيهما مشاكل كبيرة للمزارعين، لعل أهمها تدني الكميات المنتجة ، فإلى جانب مخاطر انخفاض الإنتاج بسبب العوامل الخارجة عن إرادة المزراعين، فإن هنالك مخاطر من نوع آخر، حتى عندما تكون الظروف الجوية ملائمة، حيث يزداد العرض مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار.
3. هناك مجموعة من المشكلات التي تعوق حركة التنمية في المنطقة، وتم اقتراح مجموعة من الحلول لتخطي هذه المشكلات، وزيادة نسبة الإنتاج بشكل أفضل مما هو علية.
4. وبهذا نجد أن النشاط الزراعي يتأثر مباشرة بالوضع السياسي المفروض على الشعب الفلسطيني، ومن الأمور الأخرى والهامة عدم توفر الدعم والحماية للمزارع، وكذلك إمكانية التصدير، حيث نجد أن إمكانية التصدير مقيدة ومحدودة بسبب سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي فإن هامش العائد الربحي محصور ومقيد بالقرارات السياسية.
5. تؤثر الأخطار المناخية على المحاصيل الزراعية بشذوذها عن المعدلات المناخية السائدة، والذى يؤدى إلى إحداث أضرار بمدخلات النشاط الزراعى في الضفة الغربية، مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على انتاجية المحاصيل الزراعية سواء من حيث الكمية أو الجودة، وبالرغم من أن الأخطار المناخية تعد من أهم العوامل التى تؤثر على الزراعة بمنطقة الدراسة إلا أن هناك عدة طرق متبعة من قبل المزارعين فى التقليل من حدة تأثيراتها السلبية، والتي تتمثل في السيول ومشكلة الجفاف والصقيع والأمراض والآفات الزراعية، وما ينتج عنها من انخفاض

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

في انتاجية المحاصيل الزراعية من خلال تأثيراتها المباشرة على إنتاجيتها وجودتها، أو غير المباشرة من خلال تأثيراتها على مقومات العملية الزراعية الأخرى مثل التربة وعملية الري.

التوصيات:

1. إدارة الموراد المائية ووضع الخطط للإستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة، مع الأخذ بالاعتبار محدوديتها وازدياد الحاجة المضطردة، ويتطلب هذا رسم سياسة مائية للمدى البعيد، عن طريق استثمار رؤوس الأموال والطاقات لزيادة إنتاجية الموارد المائية (معالجة التصحر والمياه الملوثة)، وتطوير وبناء البنية الأساسية للمياه وذلك بوضع الية عمل تهدف إلى زيادة انتاجية استثمار الموارد السطحية والجوفية عن طريق الإستفادة من التقنيات المتقدمة، ووضع استراتيجية لتعرفة وتكلفة وحدة المياه، وتطوير وتقويم ونشر وحفظ وتحليل تقنيات نظم المعلومات والبيانات وترشيد استعمال المياه بجميع الوسائل الإعلامية، وعن طريق التجمعات الاهلية والمحلية واخيراً تنشيط وتفعيل البحث العلمي في مجال إدارة الموارد المائية السطحية.
2. زيادة وفرة المياه وتحسين إدارة العرض: حيث سيتم من خلال تنفيذ هذه السياسة العمل على زيادة المتوفر من المياه للزراعة سواء كان من خلال الحصول على الحقوق المائية أو تحسين إدارة وكفاءة استخدام مصادر مياه الري حيث سيتم تحقيق ذلك من خلال تأهيل البنية التحتية للمصادر المائية و زيادة الموارد المائية المتاحة للزراعة.
3. تحسين إدارة الطلب على المياه الزراعية: حيث سيتم من خلال هذه السياسة ترشيد وزيادة كفاءة المياه المتاحة للزراعة وتنظيم إستخدام المياه وذلك من خلال تحسين كفاءة أنظمة النقل والتوزيع و تحديث أنظمة الري وإستخدام الري التكميلي.
4. الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها وإستصلاحها والإستخدام المستدام للتنوع الحيوي والزراعي: تهدف هذه السياسة إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية وتخضيرها وشق الطرق الزراعية بهدف المحافظة عليها من الإنجراف والتدهور وحماية الحياه البرية والتنوع الحيوي الزراعي، وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال حصر

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وتصنيف واستصلاح الأراضي وتحسين إنتاجها وتخضير وتحريح الأراضي الحكومية والخاصة وتطوير وإعادة تأهيل المراعي والحفظ والإستخدام المستدام للتنوع الحيوي والنباتي.

5. توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية: إنشاء مختبرات التأكد من النوعية والمحاجر الزراعية والبيطرية، اعتماد مواصفات ومقاييس للإنتاج الزراعي، إصدار التشريعات اللازمة بما يتلاءم مع التشريعات الدولية والإقليمية، تنظيم العمل والرقابة في كافة الأسواق، توفير خدمات التخزين، التبريد، النقل المبرد، التدريج، التغليف والتعبئة، إنشاء نظام للمعلومات والخدمات التسويقية.
6. تسهيل حركة التجارة الزراعية: دراسة الإمكانات التصديرية المستقبلية حسب السلعة والسوق، الحد من القيود والإجراءات البيروقراطية وغير الفنية على التجارة الزراعية، إنفتاح السوق الفلسطينية وضمان الشفافية والتماثلية والمنافسة العادلة للسلع المستوردة، تشجيع ودعم الصادرات الزراعية والزراعات الجديدة والعمل على فتح أسواق جديدة، السعي الحثيث والجاد من اجل إنهاء من قيود الاحتلال المفروضة على الحركة التجارية الفلسطينية، زيادة الفائدة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع السوق الأوروبية، الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية (وزارة الزراعة، 2011م، ص46).
7. تشجيع قيام صناعات زراعية وغذائية: تشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية، التركيز على الصناعات الزراعية والغذائية الريفية الصغيرة وبشكل خاص التجفيف والتخليل والألبان والاجبان.
8. تطبيق النظم الحديثة في الإنتاج النباتي: بالرغم من ان ما يزيد عن 86% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية هي أراضي بعلية فإن مساهمتها في القيمة المضافة الزراعية هي حوالي 5% فقط (وزراة الزراعة، 2013م، ص36)، وهذا يعكس مدى تدني الإنتاجية بشكل كبير في هذا المجال كما وأن هناك إمكانيات جيدة لتحسين إنتاجية باقي المحاصيل الزراعية وتكثيفها وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال تحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية إنتاجية الزيتون إنتاجية أشجار الفاكهة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

9. التحول إلى أنظمة الإنتاج المكثف وشبه المكثف في الإنتاج الحيواني: وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال تحسين إنتاجية الأغنام والماعز وزيادة إنتاج المحاصيل العلفية وتوفير البدائل العلفية والإستزراع السمكي وتربية النحل وإنتاج العسل.
10. تشجيع للتنسيق ةالتعاون بين المزارعين من حيث تبادل الخبرات بين المزارعين وتفعيل الدور الرقابي على الاسعار وتشجيع العمل ضمن جمعيات زراعية فعاله من اجل حماية المزارع.
11. الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتوفرة، ورفع مستوى الانتاجية للمحاصيل الزراعية وخفض التكاليف التشغيلية ومعالجة المياه العادمة الرمادية واستغلالها في ري المحاصيل.

المراجع : References

جاد اسحق ونادر هريمات، 2001 القطاع الزراعي الفلسطيني وآفاق تطويره من خلال البحث العلمي، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، القدس.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2010 -2018.

جورج كرزم، 1999 نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية ومركز العمل التنموي, فلسطين – رام الله.

غالب محمود السالم، 2008 واقع وامكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

ماهر تحسين نايف صالح، 2012م، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً" جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة.

المركز الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار -بكدار "مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني "كانون الثاني 2007م.

وزارة الزراعة، إستراتيجية الإنتاج النباتي، 2018- 2011.